لايكون رجوعا وفى نوادر ابن سماعة عن محمد اذا اوصى الرجل ثم قال لم أوص له لم يكن رجوعا ولو قال
اشهدوا انى لا اوصى له فهو رجوع ولذلك لو وكل ببيع عبد له ثم قال اشهدوا انى لم أوكل
فهو لدت وهو وكيل ولو قال اشهدوا انى لا اوكله ببيع العبد فهو عزل ولو شهدوا عليه بالبيع
محمد وقال ما تلفظ به يكون ذلك توبة ورجوعا عنه **قوله** فتم الرفع اى رفع عقد الوديعة
وهو نحوه **قوله** بخلاف الخلاف اى فعلا **قوله** ولو جحدها عند غير صاحبها لا يضمن
ابى يوسف خلافا لزفر هذا اذا الخلاف فى شرح الطحاوى عن ابى يوسف وزفر ود لى الخلاف
وقال عندنا لا يضمن ونقل فى الاجناس عن اصحابنا الثلاثة ان عليه وقال
زفر يضمن **قوله** اوطلبه اى بغير طلبه **قوله** بخلاف ما اذا كان بحضرة
صاحب الوديعة **قوله** قال والمودع ان سافر بالوديعة وا
القدورى فى مختصره والمذكور فى الخلاف وفا
قول ابى حنيفة الاتى فى موضع واحد وهو ان كون طعاما لا
لا قياسا وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز ان يسافر بماله حمل
ولو ان المودع سافر بمال الوديعة ان كان الطريق مخوفا ضمن وان كا
بها فهو صاحب المال عن السفر به محمد يضمن وروى عن ابى يوسف ومحمد
الوديعة لها حمل ومؤنة مسافر بها ضمن وقال الامام علاء الدين العالم فى طريقه الخلاف
كان لها حمل ومؤنة عند ابى حنيفة لا يضمن سواء كان السفر قريبا او بعيدا وقال محمد يضمن سو
كان قريبا او بعيدا وقال ابو يوسف ان كان بعيدا يضمن والا فلا ثم قال واجمعوا على ان الطري
اذا كان مخوفا يضمن اذا كان ثم قال واجمعوا على انه لو سافر بالوديعة فى البحر يضمن وقال
فخر الدين قاضى خان فى شرح الجامع الصغير واجمعوا على ان الاب والوصى اذا سافر بمال
اليتيم لا يضمن والوكيل البيع اذا سافر بما وكل ببيعه قالوا ان قيد بمكان بان قال لا تبعه الا بالكوفة
فسافر به يضمن وان اطلق اطلاقا فسافر به لا يضمن اذا سرق او ضاع فيما لا حمل له ويضمن

فيما له حمل ومؤنة ونقله عن كتاب الصرف لشمس الائمة السرخسى ثم قال فخر الدين قاضى خان
هذا اذا كان الطريق امنا فان كان مخوفا والمودع يدّعى السفر فض الاغاق وذا الاب
والوصى وان كان مخوفا ولا بد من السفر ان سافر باهله لا يضمن وان سافر نفسه ضمن لانه
يمكنه ان يبرّها فى اهله وذلك الاب والوصى وجه قولهما ان المالك يلحقه مؤنة الرد والظاهر
انه لا يرضى بها فتقيد بمكان الوديعة وهذا لان المودع يجوز ان يموت فى بعض الطريق
فيلزم المالك الرد والظاهر انه لا يرضى بما يلحقه من مؤنة الرد ثم ابو يوسف رحمه الله جعل
الخروج لقصير عفوا لانه قليل قياسا على العفو فى السير فى المجازات وانه عفو بالاجماع
الخروج بماله حمل ومؤنة فلا يجعل عفوا الخ ماكان لعدم الضرورة
مطلق لان صاحبها لم يخص مكانا دون مكان وكان
طلاق كما حفظ ماله لان الانسان يحفظ ماله حيث هو
وحفظ المال فى السفر معهود مطلق فى السرعة ولهذا
ضمن اذا كان الطريق آمنا ولان المودع ربما يحتاج الى السفر
ان يترك السفر بحفظ الوديعة فلا يلزمه ذلك لانه لم يلتزمه او
عند غير فليس له ذلك لانه يضمنها او يستاجر مكانا لحفظها فلا يلزمه ذلك
ضا لانه ضمان لا يلزمه فلم يسق وجه الا ان يسافر بالوديعة فان قلت الغالب فى المفازة الهلاك
يدل عليه قوله عليه السلام المسافر وماله على قلت الا ما وقى الله قلت لا نسلم اذا كان الطريق
آمنا ولا نسلم فيما اذا كان آمنا والحديث ورد فى ابتداء الاسلام حين كانت الطريق مخوفة
بسبب غلبة الكفار ولا لام لما قلنا فان قلت ان الحفظ المامور به هو الحفظ من كل وجه
وهو الحفظ فى المصر فاذا سافر ترك ذلك فيلزمه الضمان قلت لا نسلم انه ترك الحفظ
من كل وجه بل اتى به من كل وجه لانه ما فات شئ من اسباب الحفظ لانها بحماية
السلطان والامن وكل ذلك حاصل فلا ضمان اذن بخلاف المخوف فان الهلاك فيه غالب

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)